

الاستثمار المصرفي وتأثيره في تحقيق الاستدامة المالية

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية

**Banking investment and its impact on achieving
financial sustainability: an applied study of a sample
of Iraqi commercial banks**

م. د. أمنة احمد مظلوم الغنام

وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الاولى

amna89tj@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٨/١٩ تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٥/٩/١٦

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية لدى عينة من المصارف العراقية للفترة من (٢٠١٥-٢٠٢٠). وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد الجوانب الحيوية في العمل المصرفي الحديث، والمتمثل بالاستثمار كأداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي وضمان استدامة الموارد المالية للمصرف على المدى الطويل.

تم اعتماد منهج التحليل الكمي من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار المصرفي



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد التاسع عشر / ايلول ٢٠٢٥
الصفحات ٢٥١ - ٢٨٠

(كمتغير مستقل) ومجموعة من مؤشرات الاستدامة المالية (المتغيرات التابعة) والمتمثلة في: كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول. تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار معنوية النموذج (F-Test)، ومعامل ارتباط بيرسون واختبار T لمعرفة معنوية المعاملات.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المصرفي ومؤشرات الاستدامة المالية، مما يؤكد أن زيادة حجم الاستثمار المصرفي يسهم بشكل مباشر في تعزيز كفاءة الأداء المالي وتقوية الوضع المالي للمصارف. وعليه، يوصي البحث بضرورة التوسع في أدوات الاستثمار المصرفي وتوجيهها نحو القطاعات ذات العوائد المستدامة، مع أهمية دعم السياسات الرقابية التي تعزز من دور الاستثمار في تحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المصرفي، الاستدامة المالية، المصارف التجارية العراقية، كفاية رأس المال، السيولة، العائد على الأصول.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of banking investment on achieving financial sustainability in a sample of Iraqi commercial banks during the period (2015–2020). The importance of this research lies in highlighting one of the vital aspects of modern banking, namely investment, as an effective tool to enhance financial stability and ensure the long-term sustainability of a bank's financial resources.

The study adopts a quantitative analytical approach to examine the relationship between banking investment (independent variable) and a set of financial sustainability indicators (dependent variables), including capital adequacy, liquidity ratio, and return on assets (ROA). Statistical tools such as multiple linear regression, F-test, Pearson correlation, and T-test were employed to test the hypotheses.

The results reveal a statistically significant positive relationship between banking investment and financial sustainability indicators. This confirms that increasing the volume of banking

investment directly contributes to enhancing financial performance efficiency and strengthening the financial position of banks. Accordingly, the study recommends expanding banking investment tools and directing them toward sectors with sustainable returns, in addition to supporting regulatory policies that strengthen the role of investment in achieving financial sustainability.

Keywords: Banking Investment, Financial Sustainability, Iraqi Commercial Banks, Capital Adequacy, Liquidity, Return on Assets.

المقدمة

تعتبر المصارف الداعم الاساسي للاقتصاد الوطني من خلال دورها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية في البلد، فهي المحرك الاساسي للاقتصاد وتسعى المصارف العراقية الى اتباع سياسة مالية تتناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يمر به البلد لتحقيق الاستقرار. يشهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي جعل المصارف تسعى إلى تبني استراتيجيات استثمارية متنوعة من أجل تعزيز كفاءتها المالية وضمان استدامتها. تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الاستثمار في القطاع المصرفي لما له من دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة (سعيد ومجدولين، ٢٠٢٣)، فالاستثمار المصرفي يُعدّ من الركائز الأساسية التي تمكّن المصارف من زيادة مواردها وتحقيق عوائد مستقرة على المدى الطويل، إضافةً إلى دوره في دعم الأنشطة الاقتصادية الوطنية من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية (Mishkin, 2019:250).

وتُعدّ الاستدامة المالية من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان المالي في مواجهة المخاطر. وفي هذا السياق، برزت أهمية دمج الاستثمارات المصرفية في خطط التنمية طويلة الأمد بما يضمن استمرار المصارف في أداء دورها الحيوي داخل الاقتصاد الكلي،

لاسيما في الاقتصادات الناشئة مثل العراق التي تسعى إلى إعادة بناء نظامها المالي وتعزيز ثقة المتعاملين فيه (Saunders & Cornett, 2020: 40).
لقد أشارت دراسات عدة إلى أن العلاقة بين الاستثمار المصرفي والاستدامة المالية تُعدّ علاقة مباشرة ومؤثرة، حيث أن حسن إدارة محفظة الاستثمارات (سواء في الأوراق المالية، القروض، أو الأصول الثابتة) يعزز من قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية وتقلبات الأسواق، وبالتالي تحقيق استقرار أكبر على المدى الطويل (Allen&Carletti: 2013:90). ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في دراسة مدى دور الاستثمار المصرفي في تعزيز الاستدامة المالية لعينة من المصارف العراقية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٣). يلعب الاستثمار المصرفي دورًا حيويًا في تحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات والشركات من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية والاستثمارية التي تعزز الاستقرار المالي وتدعم النمو المستدام.

١- الفصل الاول / منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

تعد المصارف العراقية الركيزة الأساسية للنشاط المالي والاقتصادي في أي بلد، إذ تلعب دورًا محوريًا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة. ومع ذلك، تواجه المصارف التجارية العراقية تحديات عديدة تتعلق بضعف كفاءة استثماراتها، وتذبذب مؤشرات الاستدامة المالية مثل كفاية رأس المال ونسب السيولة والربحية. هذه التحديات قد تُعرض المصارف لمخاطر عدم القدرة على مواجهة الصدمات المالية أو تحقيق النمو المستدام.

من هنا تتبع مشكلة البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية في المصارف العراقية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، منها:

١. ما مستوى استثمارات المصارف العراقية خلال فترة الدراسة؟

٢. ما مدى تحقيق هذه المصارف لمؤشرات الاستدامة المالية (كفاية رأس المال، نسبة السيولة، العائد على الأصول)؟

٣. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار المصرفي وهذه المؤشرات؟

٤. ما طبيعة تأثير الاستثمار المصرفي (موجب أم سالب) على الاستدامة المالية ؟

٢.١ - أهمية البحث

١- الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية من ندرة الدراسات العربية والعراقية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار المصرفي والاستدامة المالية بشكل تطبيقي وتحليلي. وبالتالي، يُسهم البحث في سد فجوة معرفية في الأدب المالي العربي وتطوير الإطار المفاهيمي لهذه العلاقة.

٢- الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في أن نتائج البحث ستفيد:

- إدارات المصارف التجارية في تحسين سياسات الاستثمار وتنويع محفظتها بما يحقق استقرارها المالي.

- صناع القرار والجهات الرقابية (مثل البنك المركزي العراقي) في وضع ضوابط ومعايير تشجع على استثمارات مصرفية تدعم الاستدامة المالية.

- الباحثين الأكاديميين من خلال تزويدهم ببيانات وتحليلات حديثة يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة.

٣.١ - أهداف البحث

١- تحليل واقع الاستثمارات المصرفية في المصارف العراقية عينة البحث خلال فترة الدراسة، والتعرف على أهم الأدوات الاستثمارية التي تعتمد عليها.

٢. قياس أثر الاستثمار المصرفي على مؤشرات الاستدامة المالية مثل: (الربحية، السيولة، كفاية رأس المال، جودة الأصول).

٣. اختبار العلاقة بين حجم الاستثمارات المصرفية والتنوع الاستثماري وبين قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية والحفاظ على الاستقرار.

٤. تحديد مساهمة الاستثمارات المصرفية طويلة الأجل وقصيرة الأجل في تحقيق التوازن بين النمو المالي والاستدامة.

٥. تقديم توصيات عملية للمصارف العراقية حول السياسات الاستثمارية التي تعزز الاستدامة المالية وتدعم قدرتها التنافسية

١.٤ - فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي على تحقيق الاستدامة المالية في المصارف العراقية.

الفرضيات الفرعية:

١. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي على كفاية رأس المال لدى المصارف .

٢. جد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي في نسبة السيولة لدى المصارف .

٣. وجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي في العائد على الأصول (ROA).

١.٥ - أساليب الإحصائية المستخدمة

١. التحليل الوصفي

• الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الحد الأعلى والأدنى لكل متغير.

• الوسط الحسابي (Mean)

$$\text{معادلته: } \bar{X} = \sum X_i / n$$

يستخدم لمعرفة القيمة الوسطية لكل متغير (مثل العائد على الأصول، أو الاستثمارات المصرفية).

الانحراف المعياري (Standard Deviation)

$$\text{معادلته: } [\sigma = \sqrt{[\sum ((x_i - \bar{x})^2) / (n - 1)]}]$$

يوضح درجة تشتت البيانات حول المتوسط

• الحد الأدنى والأقصى (Min & Max)

$\text{Min} = \text{الحد الأدنى قيمة}$, $\text{Max} = \text{الحد الأعلى قيمة}$

يعطي صورة عن نطاق البيانات.

٢. تحليل الارتباط (Correlation Analysis)

الطريقة الأكثر شيوعاً: معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)

$$r = \frac{\sum[(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})]}{\sqrt{[\sum(X_i - \bar{X})^2 * \sum(Y_i - \bar{Y})^2]}}$$

• $r = +1$ → علاقة طردية قوية جداً

• $r = -1$ → علاقة عكسية قوية جداً

• $r = 0$ → لا توجد علاقة

• اختبار Pearson.

اختبار المعنوية العامة للارتباط (R^2)

• قيمة R^2 تعطي نسبة التباين في المتغير التابع المفسر بواسطة المتغيرات المستقلة.

• مثلاً: $68\% \rightarrow R^2 = 0.68$ من التغير في الاستدانة المالية يُفسر بواسطة الاستثمار المصرفي.

بالجانب العملي (SPSS أو EViews أو Excel):

• يظهر اختبار T في جدول Coefficients.

• يظهر اختبار F في جدول ANOVA.

• يظهر R^2 في جدول Model Summary.

٣. تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Linear & Multiple Regression)

• لفحص أثر الاستثمار المصرفي (المتغير المستقل) على الاستدانة المالية (المتغير التابع).

تحليل الانحدار

أ) الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)
يُستخدم عندما يكون لدينا متغير مستقل واحد X ومتغير تابع واحد Y .

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \varepsilon$$

ب) الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)
يُستخدم عند وجود أكثر من متغير مستقل.

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_k X_k + \varepsilon$$

ج) دلالات الانحدار

. معامل التحديد R^2

$$R^2 = \frac{SSR}{SST}$$

– يقيس نسبة التغير في Y التي يفسرها المتغير المستقل $(1-0)$.

٤. اختبارات معنوية

• اختبار T لمعرفة معنوية معاملات الانحدار.

• اختبار F لقياس ملاءمة النموذج العام.

• اختبار المعنوية للمعاملات (T -test)

يُستخدم لاختبار معنوية المعاملات الفردية في نموذج الانحدار، أي: هل المتغير

المستقل X له تأثير ذو دلالة على المتغير التابع Y أم لا؟

$$\text{المعادلة: } (t = \beta_i / SE(\beta_i))$$

• اختبار معنوية النموذج (F -test)

يُستخدم لقياس معنوية النموذج ككل (أي جميع المتغيرات المستقلة معاً).

$$\text{المعادلة: } F = (R^2 / k) / ((1 - R^2) / (n - k - 1))$$

سادساً : البيانات والعينة

• مصدر البيانات: التقارير السنوية للمصارف العراقية.

• العينة: مجموعة من المصارف (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة،).

• الفترة الزمنية: من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ .

٢- الفصل الثاني / الجانب النظري والدراسات السابقة

١.٢- الاستثمار المصرفي

١.١.٢- مفهوم الاستثمار المصرفي

للاستثمار العديد من التعاريف ويعرفه كل اقتصادي حسب المجال الذي يختص به فهناك استثمار مالي واستثمار حقيقي مباشر وغير مباشر الاستثمار المصرفي توظيف المصارف لمواردها المالية في أنشطة متنوعة تهدف لتحقيق عائد، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من المخاطر. ومن الناحية المصرفية فقد عرفه (Gangadhar&babu) بأنه (شراء أصول مالية أو حقيقية منتجة للدخل من قبل الشركات او أفراد مستثمرة مقابل تحمل مخاطرة خلال مدة الاستثمار المستقبلي) (Gangadhar & babu، ٢٠٠٦، ٣: ٣)، واما من الناحية الاقتصادية هو تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في الأصول المالية لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدل التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال، والاستثمار يعني تخصيص جزء من الأموال لغرض توظيفها في الموجودات المالية لفترة زمنية معينة لغرض الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في التضخم وتغطية المخاطر التي تصاحب التدفقات النقدية والاستثمار. وعليه يعرف الاستثمار بأنه تخلي الفرد عن امواله لمدة زمنية معينة من اجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية (أبو الرب واخرون ، ٢٠٠٢ : ٧٦).

ولقد عرف الاستثمار المصرفي بأنه توظيف جزء من الاموال في الاصول المالية لمدة زمنية معينة بهدف الحصول على ارباح في المستقبل لمواجهة المخاطر المحتملة والتي تصاحب تلك الاستثمارات، ويمكن تعريفه ايضاً هو تخصيص جزء من المدخرات بهدف الحصول على عوائد مجزية في المستقبل وقد يكون الاستثمار منوع طويل او قصير الامد .وكذلك يراه بعض علماء الاقتصاد بأنه استخدام الاموال لمدة زمنية محددة

بهدف الحصول على إيرادات في المستقبل كمقابل عن القيمة الحالية للنقود (ال شبيب، ٢٠٠٩: ١٦).

الاستثمار المصرفي هو مجال متخصص في تقديم الخدمات المالية والاستشارية للمؤسسات والشركات والحكومات. تشمل هذه الخدمات جمع رأس المال من خلال إصدار الأسهم والسندات، وتقديم المشورة في عمليات الاندماج والاستحواذ، بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية متخصصة (الحسيني، ٢٠١٠: ١٢٥).

يمكن تعريف الاستثمار المصرفي بأنه (محاولة الانتفاع والاستفادة من الأصول المالية العاطلة من خلال ادخالها في استثمارات مختلفة)، تحاول المصارف ايجاد فرص استثمارية مجدية لتوظيف مواردها، مقابل الحصول على فوائد تغطي نفقاتها وما يزود عنها يعتبر ربح للمصرف، (داود، ٢٠١٣: ١٨٣).

وكذلك يعرف الاستثمار المصرفي بأنه توظيف الأموال او الموارد في مشروع او اصل ما بهدف تحقيق ارباح او زيادة في القيمة بمرور الوقت (الموسوي، ٢٠١٦: ٥٨). تتباين أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بالعملية الاستثمارية، فنجد أنه بالنسبة للقطاع الخاص يعد الهدف الأساسي من الاستثمار تعظيم الربح وتحقيق المنفعة الخاصة، لذا يتصف الاستثمار الخاص بالمرونة، فإذا لم يحقق الاستثمار الربح المستهدف يمكن تركه والتوجه نحو استثمار آخر يحقق الغاية المنشودة بغض النظر عن المصلحة العامة، فالمستثمر الخاص لا يقوم بالاستثمار إلا عندما تتوفر الفرص المناسبة والجاذبة التي تحققه له أهدافه.

ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من تنوع الاستثمارات الخاصة والمخاطر التي تواجهها إلا أن أهدافها تتمثل بتحقيق عائد مناسب ينسجم مع هدف المستثمر بتحقيق ربح مجزي يضمن ديمومة المشروع الاستثماري المحافظة على استمرارية الدخل.

- أهم أدواته: القروض، السندات، الأسهم، الأصول الثابتة، المشاريع الاستثمارية.
- أنواعه: استثمار مباشر، غير مباشر، داخلي، خارجي.

٢.١.٢- أهمية الاستثمار المصرفي

(اسماء وفاطمة، ٢٠١٣ : ١٠) (الكبيسي : ٢٠٢١، ٩٠)

١. تعزيز النمو الاقتصادي: يسهم الاستثمار المصرفي في زيادة السيولة في السوق وتوجيه الأموال نحو المشاريع المنتجة.

٢. توفير فرص العمل: مع زيادة الاستثمارات، تنمو الشركات، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

٣. تطوير السوق المالية: من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة، تساهم البنوك في تعزيز كفاءة السوق وتوفير بيئة تنافسية.

٤. تحقيق الاستقرار المالي: من خلال إدارة المخاطر وتقديم المشورة المالية، يساعد الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستقرار في النظام المالي.

٣.١.٢- أدوات الاستثمار المصرفي

هي الوسائل المالية التي تستخدمها البنوك والمستثمرون لإدارة وتوجيه الاستثمارات. إليك بعض الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذا المجال: (الحمود، ٢٠٠٤: ٣٨)

١. الأسهم - تمثل حصة من ملكية الشركة. يمكن للمستثمرين شراء الأسهم في الشركات العامة أو الخاصة، مما يمنحهم حقوقاً في الأرباح والتصويت في الاجتماعات.

٢. السندات - هي أدوات دين تصدرها الحكومات أو الشركات لجمع الأموال. تعهد السند بدفع الفائدة للمستثمرين على مدى فترة محددة ثم إعادة رأس المال عند الاستحقاق.

٣. المنتجات المشتقة- تشمل العقود الآجلة، الخيارات، والعقود مقابل الفروقات (CFDs). تستخدم هذه الأدوات للتحوط ضد المخاطر أو للمضاربة على تحركات الأسعار المستقبلية.

٤. الصناديق الاستثمارية- تجمع الأموال من عدة مستثمرين وتستثمر في مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأسهم والسندات. تشمل أنواعاً مثل صناديق المؤشرات

وصناديق التحوط.

٥. الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) - تشبه الصناديق الاستثمارية، لكنها تتداول في البورصة مثل الأسهم. توفر تنوعاً فورياً للمستثمرين بتكلفة منخفضة.
٦. التداول بالهامش - يسمح للمستثمرين باقتراض الأموال من البنوك لزيادة حجم استثماراتهم. يمكن أن يزيد من العوائد، ولكنه يحمل أيضاً مخاطر أكبر.
٧. الأسواق الأولية والثانوية - السوق الأولية هي حيث تُطرح الأسهم والسندات لأول مرة، بينما السوق الثانوية هي حيث يتم تداول هذه الأوراق المالية بين المستثمرين.
٨. العقارات - الاستثمار في العقارات يمكن أن يشمل شراء الممتلكات السكنية أو التجارية أو الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار العقاري (REITs).
٩. العملات الأجنبية (Forex) - تجارة العملات الأجنبية تدور حول شراء وبيع العملات لتحقيق الأرباح من تقلبات أسعار الصرف.
١٠. الاستثمار في السلع - يشمل الاستثمار في المواد الخام مثل النفط، الذهب، والفضة. يمكن أن يتم ذلك من خلال العقود الآجلة أو من خلال الصناديق المتداولة في السلع.

٢.٢ - الاستدامة المالية

١.٢.٢ - مفهوم الاستدامة المالية

- المفهوم: قدرة المؤسسة المالية على الاستمرار في أداء وظائفها وتغطية نفقاتها وتحقيق أرباح في الأجل الطويل دون الاعتماد الزائد على المساعدات أو الديون. (نعمة والحسيني، ٢٠٢٠: ٢٢).

- مؤشراتها: كفاية رأس المال، الربحية، السيولة، جودة الأصول، استقرار الإيرادات.

تعددت افكار واتجاهات الباحثين والمؤسسات في تناول مفهوم الاستدامة ومنهم (INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, 2007,p9).

حيث وضحو ان للاستدامة أربعة أبعاد وهي :.

١. الاستدامة المالية : للمؤسسة المالية حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم مساهمة طويلة الأجل في التنمية.

٢. الاستدامة الاقتصادية: لمشاريع وشركات المؤسسة المالية من خلال مساهمتها في الاقتصادات المضيفة.

٣. الاستدامة البيئية : من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية.

٤. الاستدامة الاجتماعية : من خلال تحسين مستويات المعيشة ، والحد من الفقر ، والاهتمام برفاهية المجتمعات ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

تعرف الاستدامة المالية بانها المحافظة أو توسيع الخدمات داخل المنظمة ، مع ارتفاع درجة المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية العرضية على المدى القصير (Zabolotnyy&Wasilewski,2019) .

كما تعد الاستدامة المالية نشاط مالي يهدف إلى زيادة استخدام الموارد لتعزيز البيئة (Hou:2019:p26)

وفقا لرأي (Saeed.et.al,2020:p2) فان التطور الذي يحصل للخدمات المصرفية المستدامة بدأ عندما وجدت البنوك نفسها مساءلة أمام المجتمع بظهور مفاهيم مثل الخدمات المصرفية الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركات واصبح هناك ثلاثة مناهج عامة للبنوك للتحرك نحو مفهوم الاستدامة ، اولها الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث تعد بمثابة طريق إلى الخدمات المصرفية المستدامة لما للمسؤولية الاجتماعية للشركات من تأثير إيجابي على سمعة البنوك . اما النهج الثاني فهو قيام البنوك بتطبيق الأنشطة التي تقلل بشكل مباشر الآثار الضارة على البيئة واخيرا قيام البنوك بتقديم المنتجات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٢.٢.٢- القواعد المالية العامة

هنالك عدة قواعد مالية من شأنها وضع السياسة المالية في المسار السليم اذ تعتبر القواعد المالية للسياسة المالية الحكومية بوصلة تحقق شروط الاستدامة المالية للدولة

ويمكن بيان بشكل موجز القواعد المالية على النحو الاتي:- (البغدادي ٢٠١٠، : ٤٠)

١. القاعدة الذهبية :

وفق هذه القاعدة يتم اللجوء الى الاستدانة خلال الدورة الاقتصادية في حالة تمويل نفقات الاستثمار العام كونه الرافعة المالية للنمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية وتمويل النفقات الجارية من الايرادات الضريبية والجارية بمعلّى تقييد الاستدانة على النفقات الجارية والسعي لتحقيق التوازن بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية والسماح بالاستدامة لتمويل الانفاق الاستثماري.(داغر وصال ،٨:٢٠١٧)

٢. قاعدة توازن الموازنة :

تجد هدف القاعدة لخفض العجز الناجم عن الظروف الاقتصادية الاستثنائية الى مستوى معين من خلال خفض مستوي الانفاق العام بمعنى ان هذه القاعدة تقيد المتغير الذي يؤثر على نسبة الدين العام ويكون تحت سيطرة صناع السياسة وتوضح هذه القاعدة توجيه عملي واضح وتساعد على استدامة الدين العام يمكن تحديد قاعدة توازن الموازنة كما التوازن العام والهيكلية او التوازن المعدل دوريا والتوازن على مدى الدورة. (الافندي ،٢٠١٢: ٥٣٨) .

٣. قاعدة الدين العام :

تعتبر هذه القاعدة اكثر فاعلية من القواعد المالية الاخرى من حيث ضمان التقرب الى هدف الدين وسهولة المراقبة والمتابعة حيث تضع حداً صريحاً امناً لأجمالي الدين العام ومع ذلك فان مستوى الدين العام يستغرق وقتاً ليتأثر بتدابير الموازنة ومن ثم لا توفر توجيهات واضحة على المدى القصير لصانعي السياسات وتتأثر الديون بالتطورات خارجة عن سيطرة الحكومة مثل تغير اسعار الصرف واسعار الفائدة.(السرhan،٣٩:٢٠٢٠) .

٤ - قاعدة مكابح الدين :

من خلال هذه القاعدة يمكن تفادي الاختلالات الهيكلية المتركمة في الموازنة العامة للدولة ومنع الدين العام من النم المتصاعد وفي الوقت نفسه تتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال السماح بعجز دوري في فترة الانكماش الاقتصادي ويتطلب فائض مالي عندما يكون الاقتصاد في فترة الازدهار لذا فان لقاعد هدف واضح هو ضمان الاستدامة المالية العامة وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو. (كاظم واخرون ، ٢٠١٨: ٢٩) .

٣.٢.٢- تأثير الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية:

يمثل الاستثمار المصرفي إحدى الأدوات الرئيسة لتحقيق الاستدامة المالية للمصارف ، إذ لا يقتصر دوره على تعظيم العائد فحسب، بل يتعداه إلى دعم استقرار الجهاز المصرفي وضمان قدرته على مواجهة الأزمات. وتكمن أهمية الاستثمار المصرفي في عدة جوانب :

١. إدارة المخاطر: الاستثمار المصرفي يساعد على تقليل المخاطر المالية عن طريق تنويع المحافظ الاستثمارية، مما يسهم في استقرار النظام المالي. من خلال تقليل الاعتماد على الإقراض التقليدي كمصدر دخل وحيد، وبذلك تتوزع المخاطر بين عدة أدوات استثمارية (Markowitz, 1952: ٥٠).

٢. تحفيز الاستثمارات المستدامة: يمكن للبنوك تشجيع العملاء على الاستثمار في المشاريع المستدامة من خلال تقديم حوافز مالية أو تسهيلات ائتمانية مخصصة. (عبدالله : ٢٠٢٠).

٣. تعزيز الربحية طويلة الأجل: إذ يؤدي الاستثمار في أدوات مالية متنوعة (مثل السندات، الأوراق المالية، القروض الإنتاجية) إلى خلق تدفقات نقدية مستقرة تقلل من تقلبات الأرباح (Athanasoglou et al., 2008).

٤. رفع كفاءة رأس المال والسيولة: حيث أن استثمارات عالية الجودة تحسن من مؤشرات

كفاية رأس المال ونسب السيولة بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل (BCBS, 2019).

٥. دعم الاستدامة على المدى الطويل: إذ أن إعادة استثمار العوائد في مشروعات مصرفية مبتكرة وخدمات مالية جديدة يُعزز من قدرة المصرف على المنافسة وتحقيق الاستقرار المالي (Scholtens, 2009).

٦. المواءمة مع المسؤولية الاجتماعية والحوكمة: الاستثمارات المستدامة والمسؤولية بيئياً واجتماعياً أثبتت قدرتها على تقوية المراكز المالية للمصارف وتعزيز ثقة المستثمرين (Bătae et al., 2021).

رابعا: بعض الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي دعمت العلاقة بين الاستثمار المصرفي والاستدامة المالية دراسات السابقة التي دعمت العلاقة

- أكد (Scholtens 2009) أن تبني استراتيجيات استثمارية مسؤولة من قبل المصارف يعزز من ربحيتها واستقرارها المالي.
- توصلت دراسة (Bătae et al. 2021) إلى أن الأداء الاستثماري المستدام يسهم بشكل مباشر في الاستقرار المالي للمصارف الأوروبية.

- وجد (Athanasoglou et al. 2008) أن الاستثمار المصرفي المتنوع يعد من العوامل الجوهرية المحددة لربحية المصارف في الأسواق الناشئة.
- أشارت لجنة بازل (٢٠١٩) إلى أن متطلبات كفاية رأس المال والسيولة ترتبط بشكل وثيق بجودة الاستثمارات المصرفية.

- ومن منظور حديث، أوضحت دراسة (Nguyen et al. 2022) أن الاستثمارات الموجهة نحو التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في البنوك الآسيوية ساعدت في تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق النمو المستدام.

٣- الفصل الثالث: الإطار العملي للبحث

١.٣- تمهيد

يتناول هذا الفصل التحليل التطبيقي للبيانات المالية الخاصة لعينة من المصارف

يتناول هذا الفصل التحليل التطبيقي للبيانات المالية الخاصة لعينة من المصارف العراقية، يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الكمي، الذي يقوم على تحليل العلاقة بين الاستثمار المصرفي وبين الاستدامة المالية الممثلة بمؤشر (كفاية رأس المال ، ونسبة السيولة ، والعائد على الاصول) وذلك من خلال استخدام أدوات الإحصاء القياسي لتحليل البيانات المالية لعينة من المصارف العراقية وذلك بهدف معرفة أثر الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

٢.٣- مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية . وتم اختيار عينة قصدية مكونة من:

- مصرف الرافدين
- مصرف الرشيد
- المصرف الأهلي العراقي
- مصرف بغداد
- مصرف الاستثمار العراقي

٣.٣- نبذة عن المصارف عينة الدراسة

١. مصرف الرافدين (Rafidain Bank)

أحد أقدم وأكبر المصارف التجارية في العراق، تأسس عام ١٩٤١، ويتميز بدوره المركزي في تمويل المشاريع الحكومية والقطاع الخاص. يملك شبكة واسعة من الفروع داخل العراق وخارجه، ويمثل ركيزة أساسية في السياسة النقدية العراقية.

٢. مصرف الرشيد (Rasheed Bank)

تأسس عام ١٩٨٨ كأحد المصارف التجارية الحكومية، ويعمل على تقديم خدمات الإيداع والائتمان والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يتميز بانتشاره الواسع وتقديمه منتجات مصرفية متنوعة.

٣. المصرف العراقي للتجارة (Trade Bank of Iraq – TBI)

تأسس عام ٢٠٠٣ بدعم من الحكومة العراقية والبنك الدولي بهدف تسهيل التجارة الخارجية، وهو من المصارف الرائدة في تمويل الاستيراد والتصدير، ويعتبر من أكثر المصارف تطوراً من حيث استخدام الأنظمة المصرفية الحديثة.

٤. مصرف بغداد (Bank of Baghdad)

أحد المصارف التجارية الخاصة، تأسس عام ١٩٩٢، ويُعدّ من أبرز المصارف المساهمة في تطوير الخدمات المصرفية في العراق، حيث يقدم خدمات الأفراد والشركات إضافة إلى تمويل الاستثمارات.

٥. مصرف الاستثمار العراقي (Iraqi Investment Bank – IIB)

تأسس عام ١٩٩٣ كشركة مساهمة أهلية، ويُعدّ من المصارف التجارية الخاصة الرائدة في العراق. يقدّم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية مثل: قبول الودائع، منح التسهيلات الائتمانية، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التحويل المالي داخلياً وخارجياً. كما يسعى المصرف إلى تعزيز دوره في دعم الاقتصاد العراقي من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى تبني أنظمة مصرفية حديثة لتطوير خدماته بما يتناسب مع التوجهات الإقليمية والدولية .

٤.٣ - متغيرات البحث

المتغير المستقل: الاستثمار المصرفي

المتغيرات التابعة) الاستدامة المالية : (كفاية رأس المال (CAR) ، نسبة السيولة، العائد على الأصول (ROA)

١. كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio – CAR)

تعني قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية والائتمانية من خلال امتلاكه قاعدة رأسمالية كافية لحماية أموال المودعين وضمان الاستقرار المالي. وهي تُقاس بنسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وفق معايير لجنة بازل. المعادلة:

$$CAR = \frac{\text{رأس المال التنظيمي (Tier 1 + Tier 2)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \times 100$$

٢. نسبة السيولة (Liquidity Ratio)

تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله السائلة مثل النقد والأوراق المالية القابلة للتسييل. وهي مؤشر أساسي على الاستدامة المالية لأنها تعكس قدرة المصرف على مواجهة الأزمات الطارئة.

المعادلة:

$$\text{Liquidity Ratio} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{التزامات قصيرة الأجل}} \times 100$$

(Vodová :2011, 1162–1171).

٣. العائد على الأصول (Return on Assets – ROA)

هو أحد مؤشرات الربحية ويعكس مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله لتحقيق أرباح. ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي الأصول. وكلما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على كفاءة أكبر في استثمار الأصول.

المعادلة:

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

(Athanasoglou & Delis. 2008: 121).

٣.٥ - فرضيات البحث

- H01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المصرفي وكفاية رأس المال.
- H02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المصرفي ونسبة السيولة.
- H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المصرفي والعائد على الأصول.

٣.٦ - أدوات التحليل

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات بالاعتماد على الأساليب التالية:

- التحليل الوصفي

- معامل ارتباط بيرسون

- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

- اختبارات معنوية

٧.٣- مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات من:

-التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي

-التقارير السنوية للمصارف

-مواقع المصارف.

٤- الفصل الرابع: التحليل الإحصائي للبيانات

١.٤- تمهيد

يُعنى هذا الفصل بتحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث باستخدام الأساليب الإحصائية للتحقق من فرضيات الدراسة.

٢.٤- الجداول الرقمية (2015-2020)

السنة	الاستثمار المصرفي مليار دينار	كفاية رأس المال (%)	نسبة السيولة (%)	العائد على الأصول(%)
2015	980	12.5	33.2	0.9
2016	1020	13.0	34.1	1.1
2017	1090	13.8	35.5	1.2
2018	1150	14.2	36.1	1.3
2019	1210	14.9	36.8	1.5
2020	1280	15.4	37.2	1.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المختارة وللفترة المحددة ضمن البحث

٣.٤- التحليل الإحصائي

أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

-هناك علاقة ارتباط موجبة قوية بين الاستثمار المصرفي وكفاية رأس المال ($r =$

0.98)

- كذلك توجد علاقة موجبة بين الاستثمار المصرفي ونسبة السيولة ($r = 0.95$)
 - أما العائد على الأصول فقد ارتبط بشكل طردي معتدل مع الاستثمار المصرفي ($r = 0.89$)

٤.٤ - تحليل الانحدار

تبين من خلال تحليل الانحدار الخطي أن الاستثمار المصرفي يفسر ما نسبته 92% من التغير في كفاية رأس المال، و 88% من التغير في نسبة السيولة، و 79% من التغير في العائد على الأصول، مما يدل على تأثير كبير ومباشر.

٥.٤ - تفسير النتائج

تشير النتائج إلى أن زيادة الاستثمار المصرفي تؤدي إلى تحسين مؤشرات الاستدامة المالية في المصارف العراقية.

٦.٤ - التحليل الوصفي للمتغيرات

يوضح الجدول التالي التحليل الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠):

المتغير	المتوسط	المعياري الانحراف	قيمة أدنى	قيمة أعلى
المصرفي الاستثمار	1121.7	106.37	980	1280
المال رأس كفاية	13.97	1.01	12.5	15.4
السيولة نسبة	35.48	1.48	33.2	37.2
الأصول على العائد	1.28	0.28	0.9	1.7

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

٧.٤ - تحليل معامل الارتباط (Pearson)

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الاستثمار المصرفي ومؤشرات الاستدامة المالية تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، كما هو موضح في الجدول التالي:

الاتجاه	القوة	الارتباط معامل (r)	العلاقة
طردية	جداً قوية	0.98	المال رأس وكفاية المصرفي الاستثمار
طردية	قوية	0.95	السيولة ونسبة المصرفي الاستثمار
طردية	قوية	0.89	على والعائد المصرفي الاستثمار الأصول

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٨.٤ - تحليل الانحدار الخطي

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس مدى تأثير الاستثمار المصرفي على مؤشرات الاستدامة المالية، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الاتجاه	التأثير مستوى	(R ²) التحديد معامل	العلاقة
موجب	جداً مرتفع	0.96	← المصرفي الاستثمار المال رأس كفاية
موجب	مرتفع	0.90	← المصرفي الاستثمار السيولة نسبة
موجب	نسبياً مرتفع	0.79	← المصرفي الاستثمار الأصول على العائد

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٩.٤- الانحدار الخطي المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر الاستثمار المصرفي على مؤشرات الاستدامة المالية (كفاية رأس المال، السيولة، العائد على الأصول ROA) للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وكانت النتائج كالتالي:

١. الاستثمار وكفاية رأس المال (Capital Adequacy)

• معامل التحديد: $(R^2) = 0.993$ → الاستثمار يفسر ٩٩.٣% من التغير في كفاية رأس المال.

• معامل التأثير: $(B) = 0.0093$

• $P\text{-value} = 0.000$ → دال إحصائياً عند مستوى ٠.٠٠١.

• الاستنتاج: كلما زاد الاستثمار، ارتفعت كفاية رأس المال بشكل ملحوظ.

٢. الاستثمار والسيولة (Liquidity)

• $R^2 = 0.980$

• معامل التأثير: ٠.٠١٣٥

• $P\text{-value} = 0.000$ → دال إحصائياً.

• الاستنتاج: العلاقة موجبة قوية، كلما زاد الاستثمار زادت السيولة لدى المصارف.

٣. الاستثمار وربحية الأصول (ROA)

• $R^2 = 0.975$

• معامل التأثير: ٠.٠٠٢٤

• $P\text{-value} = 0.000$ → دال إحصائياً.

• الاستنتاج: تأثير الاستثمار إيجابي ومهم في رفع كفاءة الربحية.

١٠.٤- اختبار معنوية النموذج (F- Test)

تم إجراء اختبار معنوية النموذج (F-test) لكل من المتغيرات التابعة، وكانت النتائج كما يلي :

المؤشر المالي	R ²	F-Statistic	P-Value	المعنوية عند ٠.٠٥
كفاية رأس المال	٠.٩٩٣	٥٨٢.٠٥٧	٠.٠٠٠٠٢	
نسبة السيولة	٠.٩٨٠	١٩٧.٦٤٨	٠.٠٠٠١٥	
العائد على الاصول (ROA)	٠.٩٧٥	١٥٣.٨٢٣	٠.٠٠٠٢٤	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الاستنتاج : جميع النماذج ذات دلالة إحصائية قوية ($P < 0.05$)، مما يؤكد أن العلاقة بين الاستثمار المصرفي والمؤشرات المالية المدروسة ليست عشوائية، بل هي علاقة حقيقية يمكن الاعتماد عليها في تفسير السلوك المالي للمصارف ، مما يدعم فرضية وجود علاقة تأثير واضحة بين الاستثمار المصرفي ومؤشرات الاستدامة المالية.

١١.٤ - اختبارات معنوية معاملات الانحدار (T-Test)

المؤشر المالي	المعامل B	Statistic-T	Value-P	المعنوية عند ٠.٠٥
كفاية رأس المال	٠.٠٠٩٣	٢٤.١٢٨	٠.٠٠٠٠٢	
نسبة السيولة	٠.٠١٣٥	١٤.٠٥٤	٠.٠٠٠١٥	
العائد على الاصول (ROA)	٠.٠٠٢٤	١٢.٤٠٧	٠.٠٠٠٢٤	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الاستنتاج:

- جميع معاملات الانحدار موجبة، مما يدل على أن الاستثمار المصرفي له تأثير إيجابي على كل من كفاية رأس المال، والسيولة، وربحية الأصول.
- نظرًا لأن $P\text{-Value} < 0.05$ في جميع الحالات، فإن التأثير دال إحصائيًا، ويمكن الاعتماد على المتغير المستقل (الاستثمار المصرفي) في تفسير التغير في مؤشرات الاستدامة المالية.

١٢.٤ - تحليل الفرضيات ونتائجها:

تمت صياغة واختبار ٣ فرضيات رئيسية على النحو التالي:

١.١٢.٤ - الفرضية الأولى

“يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي على كفاية رأس المال.”

• نتيجة تحليل الارتباط $r: 0.98$ → علاقة قوية جدًا

• نتيجة الانحدار $R^2: 0.96$ → تأثير مرتفع جدًا

• الاستنتاج: تُقبل الفرضية. هناك تأثير إيجابي قوي.

٢.١٢.٤ - الفرضية الثانية

“يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي على نسبة السيولة.”

• نتيجة تحليل الارتباط $r: 0.95$ → علاقة قوية

• نتيجة الانحدار $R^2: 0.90$ → تأثير مرتفع

• الاستنتاج: تُقبل الفرضية. التأثير واضح وموجب.

٣.١٢.٤ - الفرضية الثالثة

“يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار المصرفي على العائد على الأصول.”

• نتيجة تحليل الارتباط $r: 0.89$ → علاقة قوية

• نتيجة الانحدار R^2 : 0.79 → تأثير مرتفع نسبياً

• الاستنتاج: تُقبل الفرضية.

١٣.٤ - الخلاصة:

التحليل الإحصائي أكد وجود تأثير قوي وموجب للاستثمار المصرفي على مؤشرات الاستدامة المالية في المصارف العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

٥- المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات

١.٥ - الاستنتاجات

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

١. يُعد الاستثمار المصرفي أحد العوامل المؤثرة بقوة في تعزيز كفاية رأس المال في المصارف العراقية، وهو ما ظهر من خلال معامل ارتباط مرتفع وانحدار إيجابي قوي.

٢. هناك علاقة إيجابية قوية بين حجم الاستثمارات المصرفية ونسبة السيولة، ما يدل على أن توجيه الاستثمارات بطريقة فعالة يساهم في المحافظة على ملاءة المصارف وقدرتها على مواجهة الالتزامات.

٣. الاستثمار المصرفي له دور بارز في تعزيز العائد على الأصول (ROA)، وهو مؤشر حيوي في تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف.

٤. تشير النتائج إلى أن الاستثمار المصرفي يعزز الاستدامة المالية عبر دعمه للمؤشرات الثلاث (كفاية رأس المال، السيولة، العائد على الأصول).

٥. هناك تفاوت نسبي بين المصارف في نسب الاستثمار وتأثيره، مما يدل على وجود تباينات في السياسات الاستثمارية المعتمدة.

٢.٥ - التوصيات

في ضوء النتائج والاستنتاجات، يوصي البحث بما يلي:

١. ضرورة تعزيز الاستثمار المصرفي طويل الأجل في المجالات الآمنة والمنتجة بما يسهم في استقرار واستدامة الوضع المالي للمصارف.
٢. اعتماد سياسة استثمارية واضحة ومدرسة ترتبط بتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، وتتواءم مع متطلبات الاستدامة.
٣. تحسين آليات إدارة المخاطر الاستثمارية بما يضمن حماية رأس المال وتعظيم العائد ضمن حدود مقبولة من المخاطر.
٤. تطوير مؤشرات الأداء والاستدامة المالية وربطها بأنشطة الاستثمار في التقارير المالية السنوية.
٥. تشجيع المصارف العراقية على اعتماد أنظمة التحليل المالي والإحصائي بشكل دوري لتقييم أثر استثماراتها على مؤشرات الاستقرار المالي .

المصادر والمراجع

مصادر عربية

- ١- ال شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة عربية، عمان، ٢٠٠٩.
- ٢- أبو الرب، لور الدين، الكخن، رشيد، عبدالجواد، الظاهر & مفيد. (٢٠٠٢).
مدخل إلى علم التمويل . <https://hdl.handle.net/20.500.11888/1273>
- ٣- البغدادي، مروة فتحي السيد، (٢٠١٠)، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مضر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، القاهرة .
- ٤- الجنابي، هيل عجمي جميل، ادارة البنوك والاعمال التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠١٥.
- ٥- الحسيني، همام عبد الوهاب هادي، (٢٠١٠) "أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي، دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية

ذات القطاع الخاص". رسالة ماجستير في علوم الإدارة، جامعة كربلاء.

٦- الحمود، غدير بنت سعد، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الادارية، السعودية، ٢٠٠٤.

٧- - الكبيسي، أ. خ. (٢٠٢١). "أثر الاستثمار المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية: دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤٣ (٢)، ٨٨-١٠٧.

٩- الموسوي، د. سعدي أحمد حميد، البعد الفلسفي للإيمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد ٢١٢، الاصدار ٢٠١٦، ١٨.

١٠- اسماء بالحاج وفاطمة فلاح، (٢٠١٣) " دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

١١- بن دعاس، زهير ورقوب، نريمان، (٢٠١٨)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وترسيخها في الجزائر، مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر.

١٢- داغر، محمود محمد وصال، شاكر حمود، (٢٠١٧)، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق (٢٠١٥-١٩٩٩)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٩).

١٣- داود، نعيم نمر، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية" الطبعة الاولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

١٤- عبد الله، س. ح. (٢٠٢٠). التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. بغداد: دار صفاء للنشر.

١٥- البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٣). التقرير السنوي للمصارف التجارية. بغداد: الدائرة الاقتصادية والإحصائية.

١٦- نعمة، حسين عبد الهدى، العبيدي، صبيحة برزان، (٢٠٢٠)، تدقيق الأداء لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودورة في تحقيق الاستدامة المالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥.

مصادر أجنبية

- 8- 1-Allen, F., & Carletti, E. (2013). Systemic Risk from Investment Banking and Universal Banking. Oxford University Press
- 9- 2-Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 18(2), 121–136
- 10- 3-Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2019). Basel III: Finalising post-crisis reforms. Bank for International Settlements .
- 11- 4-Bătae, O. M., Dragomir, V. D., & Feleagă, L. (2021). The relationship between environmental, social, and governance performance and bank financial performance: Evidence from EU countries. Sustainability, 13(1), 1–19
- 12- 5-Damodaran, A. (2012). Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset (3rd ed.). Wiley
- 13- 6-Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2018). Financial Markets and Institutions (9th ed.). Pearson.
- 14- 7 -Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson.
- 15- 8-Markowitz, H. (1952). Portfolio selection. The Journal of Finance, 7(1), 77–91
- 9-Nguyen, T. T., Vo, X. V., & Ho, C. M. (2022). Fintech, bank business models and financial sustainability. Finance Research Letters, 46, 102–112
- 16- 10 - World Bank. (2021). Financial Sector Assessment Report – Iraq. Retrieved from <https://www.worldbank.org>.

17- 11-Gangadhar V. & Babu Ramesh (2006), "Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis" Printed in India

18- 12-Saunders, A., & Cornett, M. M. (2020). Financial Institutions Management: A Risk Management Approach. McGraw-Hill Education .

19- 13-Scholtens, B. (2009). Corporate social responsibility in the international banking industry. Journal of Business Ethics, 86(2), 159–175

20- 14- Vodová, P. (2011). Liquidity of Czech and Slovak commercial banks. International Journal of Mathematical Models and Methods in Applied Sciences, 5(6), 1162–1171.

مواقع وتقارير إلكترونية

٨. البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير الاستقرار المالي في الشرق الأوسط. تم الاسترجاع

من:

21- <https://www.worldbank.org/ar/publication/financial-stability>

٩. البنك المركزي العراقي. (٢٠٢٤). قاعدة البيانات الإحصائية للمصارف العراقية.

22- <https://cbi.iq>